التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط

(العراق حالة تطبيقية)

بحث مقدم من

لواء دكتور / محمد محمد العنانى

مقدمة :

أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الحادى والعشرين هدف نشر الديمقراطية لتغيير ميزان القوى بين القوى الديمقراطية وبين الحكام الشموليين ، وبناء مجتمعات ديمقراطية على مؤسسات ليبرالية ، لتحقيق مصالحها الأقتصادية التى تحتاج للإنفتاح وخلق أسواق دون خلق دولة خطرة وتهدد الدول المجاورة لها ، وليس هناك مسألة تطرح لتلاقى إعجاب ومساندة عالمية وتحالف إلا نشر الديمقراطية والقضاء على الأرهاب كقضية أخلاقية سامية ، وذلك بأساليب مختلفة بالترهيب أو بالتلويح بإستخدام السلاح ، مثل ما حدث مع ليبيا عند تنازلها عن السلاح النووى عام ٢٠٠٣م ، أو الإستخدام الفعلى للقوة العسكرية كما حدث فى أفغانستان بعدم تسليم أسامة بن لادن ، وأخيرا العراق بدعوى أمتلاكه سلاح الدمار الشامل .

إن القرارات التى أتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والتى بدأت بالقضاء على تنظيم القاعدة كان شعارها الدعوة لنشر الديمقراطية والتدخل فى منطقة الشرق الأوسط والقضاء على الأرهاب ، ومنها توجهت الى العراق بدعوى إمتلاكه سلاح نووى ، ولأن النظام السياسى الحاكم فى العراق شمولى ويأخذ بنظام الحزب الواحد ويتسم بالديكتاتورية ويهدد أمن أهم حليف إستراتيجى لها فى المنطقة وهى إسرائيل بصفة خاصة ، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .

لقد أثبتت آلية الولايات المتحدة الأمريكية فى نشر الديمقراطية فشلها بسبب الطرق التى إستخدمتها لخوض الحرب على الإرهاب فى منطقة الشرق الأوسط ، ورآى العديد من الدول العربية بأن الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية ليس بسبب قيمها ، ولكن لمواقفها المؤيدة دائما لحليفتها إسرائيل على حساب شعوب المنطقة العربية ، ومن هنا بدأت تخفف من خطابها حول الترويج للديمقراطية خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، ولأن غالبية الشعوب تعاطفت إنسانيا مع الشعب الأمريكى.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى الدور الأمريكى كقطب أوحد فى النظام العالمى يسعى إلى إيجاد أزمات وحلها فى منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، والتدخل فى شئون دول المنطقة بدعوى القضاء على الأرهاب وتجفيف منابعه ، ونشر الديمقراطية فى الدول التى يتميز نظامها السياسى بالشمولية ، وهنا تظهر أهمية الدراسة فى مدى مشروعية التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لدول المنطقة .

مشكلة الدراسة :

تأتى مشكلة الدراسة فى بيان مدى مشروعية التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بدعوى حماية الديمقراطية أم لفرضها ، وهذا التدخل بإستخدام القوة يخدم المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وهل تدخلها فى العراق تجاوز الأنظمة الشمولية وطبقت ما تسعى أليه الولايات المتحدة الأمريكية من ديمقراطية بمفهومها الصحيح على الواقع .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى بيان أسباب التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وأختيار العراق دون عن باقى الدول العربية بصفة خاصة ، خاصة بعد إتخاذ قرار الحرب دون غطاء أو شرعية دولية .

تساؤلات الدراسة :

إن قرار الحرب الأمريكية على الأرهاب عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، وتدخله فى منطقة الشرق الأوسط إستنادا إلى أسالسيب دعائية وتزييف للحقائق ، مما يثير التساؤل الرئيسى : إلى أى مدى أثر التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والعراق بصفة خاصة فى القضاء على الإرهاب ، ونشر الديمقراطية كما تزعم ؟ ، ويتفرع منها عدة تساؤلات فرعية :

١- ما مشروعية التدخل الأمريكى فى المنطقة والعراق دون غطاء أو شرعية دولية ؟
٢- مدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية فى غزوها للعراق بالقانون الدولى أو تفويض من الأمم المتحدة ؟
٣- هل إستخدام القوة العسكرية تخدم المصالح الأمريكية فى المنطقة ؟

منهج الدراسة :

إعتمدت الدراسة على إستخدام التكامل المنهجى بالأستعانة بكل من المنهجين الأستقرائى والأستنباطى معتمدا على :

- المنهج الأستقرائى : والذى يعتمد على إستقراء الأحداث وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج واضحة فى موضوع الدراسة .
- المنهج الأستنباطى : ويقوم على إمكانية التنبؤ بسلوكيات الوحدات المكونة للنظام الدولى ، وتحديد أثر شكل النظام الدولى على سلوك تلك الوحدات القائمة ، خاصة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بغزو العراق ، وموقع منظمة الأمم المتحدة وعالميتها فى النظام الدولى .

وسيتم تنفيذ ذلك من خلال مدخلين رئيسيين :

١- المدخل التاريخى : ذلك لتتبع إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للوسائل العسكرية فى فرض النظام العالمى الذى تراه هى مناسبا لبعض الدول .
٢- المدخل القانونى : ذلك بالتعرض لبعض مواد ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية لها ومجلس الأمن الدولى ، بجانب بعض مواد الدستور العراقى الدائم ٢٠٠٥م ، بهدف التعرف على طبيعة الغزو الأمريكى ودوافعه

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات تناولت الممارسات الفعلية للتدخل الأمريكى فى المنطقة العربية نذكر منها :

١- " التدخل الدولى لنشر الديمقراطية .. دراسة فى مدى التعارض بين الشرعية الدولية وسيادة الدولة .. حالة هاييتى " – رسالة ماجستير – الباحث / محسن كمال محمد الشورى – جامعة القاهرة – كلية الأقتصاد والعلوم السياسية – ٢٠١٤م .
٢- " التوظيف السياسى للأرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ " – رسالة ماجستير – الباحث / وئام محمود سليمان النجار – جامعة الأزهر – فرع فلسطين – ٢٠١٢م .
٣- " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إداراتى جورج بوش الأب والأبن " – رسالة ماجستير – الباحث / إيناس شيبانى – جامعة الخضر – الجزائر – ٢٠١٠م .
٤- " العلاقة بين الأمن القومى والديمقراطية .. دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية " – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الآقتصاد والعلوم السياسية – ٢٠٠٩م .
٥- " عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية .. أنموذج العراق ٢٠٠٣م " – رسالة ماجستير – الباحث / عبد الخالق شامل محمد – جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – ٢٠٠٥م .
٦- " التدخل الأمريكى فى العراق وإنعكاساته على مسألة الديمقراطية .. دراسة تحليلية للعراق ما بعد ٢٠٠٣م " رسالة ماجستير – الباحث / سلام داود محمد – جامعة قناة السويس – كلية التجارة – قسم العلوم السياسية – ٢٠١٦م .

تقسيم الدراسة :

سوف نتناول الدراسة فى صورة الفصل الواحد الذى يتفرع منه المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية مفهوم التدخل الدولى .

المبحث الثانى : إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثالث : مشروعية الغزو الأمريكى للعراق .

المبحث الأول

ماهية مفهوم التدخل الدولى

يعتبر مفهوم التدخل الدولى سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعى من قبل الدول فى الشئون الخاصة لدول أخرى دون سند قانونى هو إعتداء على سيادتها ، وتقييد فى حريتها وإستباحة لمواردها ، ويأتى إصدار القرارات والقوانين الداخلية لهذه الدولة المتدخل فيها من قبلهم يعتبر إعتداء وظلما لها ، مهما كانت مبررات تلك الدول ، وبالتالى يعتبر هذا التدخل أو الأعتداء عملا غير مشروع تحرمه القوانين الدولية .

هذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع بعض الدول بغزو وإحتلال العراق معتمدين على حجج إنسانية كنشر الديمقراطية وتحقيق العدالة الأجتماعية ... وغيرها .

مفهوم التدخل الدولى :

يعرف التدخل فى اللغة العربية بأنه " الدخل ضد الخروج " وتعنى كلمة تدخل دخل قليلا ، وله معنى أخر " العيب والريبة " كقوله تعالى " ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم ..." (١) أى مكروها وخديعة .

أما فى اللغة الأنجليزية فقد وردت intervention بمعنى يتدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة فى الشئون الداخلية للدول الأخرى (٢) .

التدخل من المصطلحات والمفاهيم المعقدة وغير الواضحة لعدم الأتفاق عليها وإختلاف الأراء فيها من قبل مستخدميه ومفكريه وباحثيه ، خاصة وأنه ظهر بعد الحرب العالمية الثانية لتوصيف صورة العلاقات الدولية فى تلك الفترة .

إن تعريف التدخل الدولى وتقدير مدى مشروعيته كان ومازال محل خلاف فقهى ، ومحلا للشك من جانب العديد من الدول خاصة فى العالم الثالث ، هذا الخلاف والشك تأثر إلى حد بعيد بالأحداث والتطورات الدولية ، خاصة فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد إختلفت أراء الباحثين والدارسين والمفكرين لمفهوم التدخل الدولى نذكر منها :

١- " تعرض دولة أجنبية للشئون الداخلية والخارجية بدولة أخرى دون سند قانونى ، مما يقيد حرية هذه الأخيرة ويعتبر إعتداء على سيادتها ، وبالتالى عملا غير مشروع يحرمه القانون " (٣) .

٢- " التدخل فى القانون الدولى وفى الشئون الداخلية للدولة هو أمر غير مشروع ، ومبدأ عدم التدخل المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة ، يحمى الدولة ضد التدخلات من جانب دولة أخرى أو من جانب الأمم المتحدة " (٤) .
٣- تعريف كوست " تدخل دولة فى شئون دولة أخرى بهدف فرض إراداتها عليها ، سواء كان الهدف إنسانيا أو غير إنسانى " (٥) .
٤- تعريف محمد طلعت الغنيمى " هو تعرض دولة لشئون دولة أخرى بطريقة إستبدادية وبقصد الأبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها " .

على الرغم من صعوبة وضع تعريف مانع وجامع للتدخل ، وفى ظل المحاولات الجادة لوضع التعريف المطلوب فإنه يجب وضع الأطار العام لهذا التعريف ومناقشته ثم الخروج بالتعريف ، هذا الأطار العام يتمثل فى (٦) :

أ- إن الغاية من التدخل تكون المحافظة من وجهة نظر المتدخل على الوضع القائم سواء من الناحية السياسية أو القانونية .
ب- ميزان القوى بين الطرفين المتدخل والطرف الأخر فى صالح الأول بشكل واضح ، إذ لا يعقل أن يتدخل طرف ضعيف فى شئون طرف قوى .
ت- أن يكون التدخل عمل محدد بالوقت والوسائل ، ويمارس ضمن سياق العلاقات العامة الأخرى .

لقد رصدت الراسة بعض الأتجاهات التعريفية ، والتى تعرف التدخل الدولى ، لكل إتجاه زاوية معينة لهذا التدخل ، نذكر منها (٧) :

- الأتجاه الأول : التدخل عملية عنيفة غير مباشرة : يعتمد هذا الأتجاه فى تعريفه للتدخل على أنه سلوك خارجى تقوم به الدول لتحقيق مصالحها الخاصة ، على أساس مركزية النظام الدولى ، وهو ما يمثل أساس وجوهر " نظرية القوة " .
- الأتجاه الثانى : يستند على أن التفكك هو أهم دافع للتدخل الأجنبى ، لأنه يدل على أنه نتاج وضع متردى للمجتمع مما يجعل كل طرف يحاول الأستعانة بطرف أجنبى فى حالة التدخل ، وذلك لأحداث التغيير أو تغليب كفة طرف على الطرف الأخر ، وهو ما يطلق عليه " نظرية السحب والجذب " .
- الأتجاه الثالث : التدخل له أشكال عديدة : يرى أنصار هذا الأتجاه أن التدخل يتخذ أشكال مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة والأهداف المراد تحقيقها منه ، فقد يأخذ شكل الحرب النفسية ، أو الحصار الأقتصادى ، أو الضغوط السياسية والدبلوماسية ، وقد يكون عسكري غير مباشر كالتهديد بإستخدام القوة ، أو مباشر بإستخدام القوة ، وهو أخر الخيارات التى تقوم بها الدول ، وخلاصة هذا الأتجاة أن التدخل يأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتم بإستعمل القوة أو التهديد بها .
- الأتجاه الرابع : التدخل عملية توازنية : ينطلق هذا الأتجاه فى تعريفة للتدخل من منطلق المحافظة على توازن القوى كأساس بنيوى للنظام الدولى .

- **الأتجاه الخامس : يركز على العوامل الأقتصادية للتدخل : يتجه أنصار هذا الأتجاه إلى أنه نتاج للندرة فى الموارد الذى يؤدى بالدول الرآسمالية إلى إستعماله كوسيلة للوصول إلى المصادر الإقتصادية فى الدول الضعيفة تحت ذريعة المصالح العالمية ، وإن كل ما هو خارج عن تحقيق مطالب الطبقة العالمية فهو نوع من أنواع الأستعمار الجديد الذى ترعاه وتقوم به الدول الأمبريالية (٨) .**

نخلص من خلال هذه الأتجاهات أن التدخل الأجنبى بأنه " فعل يترتب عليه فرض إرادة المتدخل على المتدخل عليه ، وأنه قد يكون مشروعا أو غير مشروعة إضافة إلى تعدد أنواعه وأهدافه وأسبابه ، والأطراف التى تقوم به " .

من أهم الأثار التى تنتج عن أى تدخل هى القيود التى تحد من حقوق الدولة فى ممارسة سيادتها وفقا لما حدده لها القانون الدولى من حقوق وواجبات دولية ، إذ يعتبر حق الدولة فى الحرية من الحقوق السياسية للدولة فى أن تتصرف فى شئونها بمحض إختيارها دون أن تخضع لإرادة دولة أخرى ، ويثبت هذا الحق كنتيجة لتمتعها بالشخصية الدولية التى تمنحها الحرية فى ممارسة سيادتها ، ويتنافى مع إحترام إستقلال الدولة حسب القانون الدولى .

والتدخل المؤثر على سيادة الدولة يأخذ أحد صورتين :

١- التدخل السياسى المنفرد : وذلك من خلال إملاءات الدولة المتدخلة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية ، أو بالدعوة لعقد مؤتمر .
٢- تدخل من قبل دول مجتمعة ضد دولة أخرى : ويكون ذا علاقة بمصالح الجماعة ، كأن يصدر قرار دولى عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولى بحق دولة مخالفة لقرارات الأمم المتحدة .

كما أن للتدخل طرق مختلفة (٩) :

- **إبداء نصيحة دولة لدولة أخرى .**
- **المطالبة بتفسير حادثة أقدمت عليها الدولة ، أو تصرف صدر عنها .**
- **إيفاد مندوب رسمى يطلب من الدولة القيام بعمل معين أو الأمتناع عنه أو إنتهاج خطة محددة .**
- **توجيه الدعوة لعقد مؤتمر أو إصدار بيان رسمى ينتقد تصرفات الدولة الأخرى.**
- **اللجوء للضغط الدبلوماسى أو الحصار الإقتصادى .**
- **إغلاق الحدود أو حشد الجيوش على الحدود على سبيل التهديد .**
- **التدخل العسكرى .**

التدخل العسكرى :

يعرف الكاتب R.G.Vecent التدخل العسكرى فى كتابه " عدم التدخل والنظام الدولى " بأنه " النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو

مجموعة دول أو منظمة دولية والذى يتدخل قسريا فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ، وأنه حدث له بداية ونهاية ، ويهدف إلى بناء السلطة فى الدولة المستهدفة ، وليس من الضرورى قانونيا أو غير قانونى ، ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية فى العلاقات الدولية " (١٠) .

إن التدخل العسكرى يحتم التعرض للمضامين النظرية وإستراتيجيات التدخل فى العلاقات الدولية وتكيفها وفقا لمشروعية ظاهرة التدخل فى العلاقات الدولية ودور منظمة الأمم المتحدة فى إقرار الظاهرة ، فأصدرت هيئة الأمم المتحدة مجموعة من القرارات الحاسمة التى خولت للعديد من الدول التدخل فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك فى مناطق إشتدت فيها حدة النزاع وتدهورت الظروف الإنسانية أو مناطق تم فيها إنتهاك السيادة الدولية كما حدث فى العراق والصومال وهاييتى وليبيا ، وهو ما يطلق عليه " التدخل العسكرى الإنسانى " .

وقد ظهرت ثلاث إتجاهات تبرر هذا التدخل العسكرى الإنسانى (١١) :

١- إتجاه يجمع بين كل أنواع ممارسات التدخل الإقتصادية والسياسية والعسكرية .
٢- إتجاه يرى أن التدخل يقتصر على إستخدام القوة العسكرية .
٣- إتجاه يرى أن التدخل مهما كان فهو عمل غير مبرر قانونيا ، حيث إنه يتعارض مع مفهوم السيادة .

ويمكن تصور أربعة أنواع من التدخل العسكرى الإنسانى وهى :

أ- المساعدة على توزيع المساعدات الإنسانية .
ب- حماية عمليات المساعدات الإنسانية .
ت- إنقاذ ضحايا العنف .
ث- إيقاف مرتكبى العنف .

القانون الدولى والتدخل

ينظر إلى التدخل فى ظل القانون الدولى على إنه عمل ديكتاتورى من جانب دولة ما فى شئون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السياسى فيها أو تغييره ، وقد يكون التدخل مشروعا أو غير مشروع ، ولكنه عندما يتعلق بإستقلال الدولة المعنية وأراضيها وسيادتها فلا يمكن أن يكون هناك شك فى أن مثل هذا التدخل كقاعدة يكون ممنوعا بموجب القانون الدولى ، لأن هذا القانون وضع جزئيا لحماية الشخصية الدولية لدول العالم (١٢) .

إن الحجج القانونية التى يبديها مؤيدو التدخل الإنسانى تغض الطرف عن حقيقة الممارسة الدولية والموقف الفعلى لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة بإستخدام القوة ، وأيضا أن نظرية التدخل وأسانيدها تقرأ القواعد والمبادئ الدولية المعمول بها قرأءة مجزأة وإنتقائية ، فتقييم إستخدام القوة بشكل منفرد لأغراض إنسانية لا يتم

إلا من خلال الموازنة بينه وبين عدد من المبادئ الأساسية المستقرة فى القانون الدولى

مثل(١٣) :

- مبدأ تحريم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .
- مبدأ وجوب تسوية النزاعات الدولية سلميا .
- مبدأ تحريم وحدة أراضى الدولة وإستقلالها السياسى .

لم يقتصر الأمر فى تعريف التدخل على القانون بشكل أساسى ، فهناك بعض المبادئ التى تحدثت عن هذا المفهوم ، نذكر منها (١٤) :

١- مبدأ طوبار فى مارس عام ١٩٠٧م ، يرمى إلى عدم الأعتراف بحكومات تنشأ بالثورات والعنف .
٢- مبدأ دراجو عام ١٩٠٢م ، نادى بأن يكون للتدخل العسكرى حجة للدول فى التدخل لحماية وضمان سداد ديونها العامة .
٣- مبدأ بورتو فى مؤتمر لاهاى عام ١٩٠٧م ، نادى بأنه يجوز الأستعانة بالقوة المسلحة عندما ترفض الدولة المدينة التقاضى إلى التحكيم .

وهنا تبرز مسألتان رئيسيتان بخصوص التدخل الإنسانى من منظور قانونى :

الأولى : تتعلق بمشروعية إستخدام القوة .

الثانية : تتعلق بالترخيص بإستخدام القوة .

لقد رفضت محكمة العدل الدولية إمكانية أن يكون الحق فى التدخل بالقوة متسقا مع القانون الدولى بقولها " مهما كانت العيوب الحالية فى التنظيم الدولى ، فلا يمكن أن يجد الحق فى التدخل بالقوة مكانا فى القانون الدولى " ، وأكدت أيضا أن " إستخدام القوة ليس الأسلوب المناسب لرصد أو ضمان إحترام حقوق الإنسان " (١٥) .

منظمة الأمم المتحدة والتدخل

لقد كرس ميثاق الأمم المتحدة عقيدة عدم التدخل كقاعدة قانونية عالمية فى مواده ، وأكدت ذلك المادة (٢) الفقرة (٤) منها فى الميثاق التى تحظر التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضى أو الإستقلال السياسى لأى دولة ، وجاءت الفقرة السابعة من ذات المادة بأنه ليس فى الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، ولم يوجد إستثناء إلا فى المادة (٥١) التى تعطى الحق الطبيعى فى الدفاع عن النفس بإستخدام القوة ، وكل ذلك لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع من الميثاق (١٦) .

وقد جاء تحريم التدخل بكافة أشكاله فى مواثيق المنظمات الدولية وقراراتها كونه يمارس من قبل دولة ضد دولة أخرى ، ولولا ممارسة تلك الأشكال من الضغوط من قبل الدولة لما جاء تحريمها بعبارات صريحة فى قرارات المنظمات الدولية .

ومبدأ عدم التدخل يرتبط بالدرجة الأولى على جملة من الحقوق السياسية للدولة تتمثل فى :

- حق التصرف فى مواردها .
- السيادة والمساواة ما بين الدول ، لا سيما فى سيادتها وقدرتها على إختيار نظامها السياسى والإقتصادى والأجتماعى والثقافى

جاء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يملى بأن القوة (بأستثناء حالات الدفاع عن النفس) لا يمكن إستخدامها إلا فى الحالات التى تشكل تهديدا للسلام ، وبالرغم من أن فكرة إستخدام القوة لأهداف إنسانية كانت محل جدال أكاديمى ، غير أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمى بمنظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م التى أعتمدت أن مسئولية الحماية يمكن أن تكون دلالة على بلورة القانون الدولى العرفى ، وتهدف إلى تفسير عبارة (تهديدا للسلام) وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم ضد الإنسانية تشكل تهديدا للسلام ، وهو ما يمثل التقدم القانونى الذى قدمته مسئولية الحماية .

إن مسئولية الحماية تؤكد موافقة دولية على حق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى أن يجد حل لتهديد السلام فى حالات الأبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وإستخدام القوة فى الدفاع عن النفس فقط دون رخصة من مجلس الأمن يبقى مخالفا للقانون الدولى (١٧) .

المصادر

١- القرآن الكريم – سورة النحل – الآية ٩٤ .

٢- عاطف على الصالحى – مشروعية التدخل الدولى وفقا لقواعد القانون الدولى – رسالة دكتوراة – جامعة الزقازيق – ٢٠٠٨م – ص ٣٨ .
٣- زكى بديوى – معجم المصطلحات السياسية الدولية .. فرنسى / عربى - دار الكتاب المصرية – القاهرة – ١٩٨٩م – ص ٦٩ .
٤- أحمد سعيفان – قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية – مكتبة لبنان – لبنان – ٢٠٠٤م – ص٨٦ .
٥- محمد وليد سكاف – حق إستخدام القوة ودوره فى العلاقات الدولية – مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية – دمشق – ٢٠٠٩م – ص ٦ .
٦- علاء الدين مكى – إستخدام القوة فى القانون الدولى – رسالة ماجستير – جامعة بغداد – كلية القانون والسياسة – ١٩٨٢م – ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .
٧- زردومى علاء الدين – التدخل الأجنبى ودوره فى إسقاط نظام القذافى – رسالة ماجستير – جامعة محمد حيضر – بسكرة / الجزائر – ٢٠١٣م – ص ص ١٤ : ١٧ .
٨- سالم برقوق – تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل فى العلاقات الدولية – رسالة ماجستير – معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر – الجزائر – ١٩٩٤م – ص ١٥ .
٩- زكى بديوى – معجم المصطلحات السياسية والدولية ..... – مرجع سابق – ص ٧٠ .
١٠التدخل العسكرى – جريدة الديار اللبنانية – العدد الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر – ٢٠١٣م – ص ٢ .
١١ - محمد يعقوب عبد الرحمن – التدخل الإنسانى فى العلاقات الدولية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبى / الإمارات – ٢٠٠٤م – ص ١٨ .
١٢ - المرجع السابق – ص ١٧ .
١٣ - غسان الجندى – حق التدخل الإنسانى – دار وائل للنشر – عمان / الأردن – ص ص ٥٦ : ٥٨ .
١٤ - جمال منصر – التدخل العسكرى الإنسانى فى ظل الإحادية القطبية .. دراسة فى المفهوم والظاهرة – رسالة دكتوراة – جامعة الحاج الخضر – العراق – ٢٠١١م – ص ص ١١٢ ، ١١٣ .
١٥ - إيفا ما سينغهام – التدخل العسكرى لأغراض إنسانية .. هل تعزز عقيدة مسئولية الحماية مشروعية إستخدام القوة لأغراض إنسانية – المجلة الدولية للصليب الأحمر – المجلد ٩١ – العدد ٨٧٦ – ٢٠٠٩م – ص ١٦٦ .
١٦ - ميثاق الأمم المتحدة المواد ٢ ، ٥١ .
١٧ - إيفا ما سينغهام – التدخل العسكرى لأغراض إنسانية .... – مرجع سابق – ص ١٧٩ .

المبحث الثانى

إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تعد الإستراتيجية التى تنتهجها الولايات المتحدة الإمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى مطلع تسعينيات القرن

الماضى وإنفرادها بالقرار السياسى فى النظام العالمى ، إستراتيجية سيطرة وتبعية ، بما تملكه من قدرات كبيرة تتمتع بها كدولة عظمى دون منافس ، وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر مطلع القرن الحالى ورفع شعار القضاء على الإرهاب ، والتوجه نحو أفغانستان والعراق مستعرضة قوتها العسكرية الهائلة موصلة رسالة لكل قوة تحاول المنافسة إلى ضرورة إستخدام الحذر فى التعامل مع المصالح الأمريكية .

هناك ثلاثة أبعاد للإستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، يجب علينا أن ندركها جيدا هى البعد السياسى والأقتصادى والعسكرى ، وسوف نتناول كل منها بنوع من البيان .

أولا : البعد السياسى لمنطقة الشرق الأوسط فى الإستراتيجية الأمريكية

مما لا شك إن منطقة الشرق الأوسط يسايرها الخوف من المستقبل فى ظل الأوضاع السياسية بها وما يحدث فى بعض دولها ، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذا التخوف فى إتباع سياسة الإحتواء حرصا منها للحفاظ على سلم النفوذ والقيادة للنظام العالمى للقرن الحادى والعشرين (١) ، وهذا الإدراك السياسى الأمريكى حيال منطقة الشرق الأوسط يحدده هدفان :

- المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها على العرب :

إذا كانت المملكة المتحدة هى التى إخترعت الصهونية على حد قول المفكر الإسرائيلى " ماكس نورد " ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى صنعت إسرائيل ، ونظمتها وممولتها وسلحتها لتحقيق إنتصار إستراتيجى لتقويم نظام المنطقة على حد قول الكاتب الإيطالى " بيروسلى " (٢) .

لقد دآبت الإدارة الأمريكية على مر العقود أيا كان إنتماء رئيسها السياسى والحزبى على تضمين برنامجها بنودا تتعلق بأمن إسرائيل ، حيث يرى الجمهوريون إن دولة إسرائيل وأمنها ووحدتها تشكل التزاما أدبيا يخدم المصالح الإسترتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، ويرى الديمقراطيون إن الألتزام الأمريكى بأمن إسرائيل هو أساس كل الجهود التى بذلتها إدارة الرئيس كلينتون لإقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط (٣) ، وأن التفوق الإستراتيجى لإسرائيل يعد الأداة الرئيسية للإسترتيجية الأمريكية فى المنطقة .

تعد إسرائيل القاعدة الأمنية للأستراتيجية الأمريكية ، وهذا الألتزام المطلق بأمن إسرائيل حتى وإن أتخذ ذلك الأمن صورة عدوانية مثلما حدث فى عدوان ١٩٦٧م ، وهو ما دافعت عنه إدارة الرئيس ليندون جونسون الديمقراطية أنذاك (١٩٦٣م – ١٩٦٩م) ، أو إنقاذ هذا الأمن فى المواقف الحرجة كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى عهد الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون (١٩٦٩م – ١٩٧٤م) على

إنقاذ إسرائيل من خلال فتح مخازن الجيش الأمريكى ونظمه العسكرية التى لم تستخدمها بعد (٤) .

من هنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فى إسرائيل ضالتها المنشودة لتحقيق أهدافها فى المنطقة بسبب موقعها فى قلب منطقة الشرق الأوسط ، وقربها من منطقة الخليج العربى الغنية بالنفط ، وتعد إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نقطة إنطلاق مثالية من أجل (٥) :

أ- القيام بأية عمليات عسكرية فى المنطقة .
ب- إستخدامها كموقع تخزين عسكرى .
ت- الأعتماد عليها فى الدفاع عن المصالح الأمريكية فى المنطقة إذا ما تعرضت لتهديد .
ث- إستنزاف قدرات النظم العربية بهدف إضعافها وتحجيم دورها فى المنطقة .

هكذا عدت الإستراتيجية الأمريكية إسرائيل هدفا إستراتيجيا على درجة قصوى من الأهمية ، وليس وسيلة أو خيار إستراتيجى يمكن اللجوء إليه فى حالة الضرر بالمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما أكده الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى كتابه " نصر بلا حرب " بقوله " إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية وأننا سوف نجد أنفسنا بما يقارب اليقين مشاركين فى نزاع مستقبلى فى الشرق الأوسط ، ولن يسمح أى رئيس للويات المتحدة الأمريكية بأن تهزم إسرائيل " ويقول أيضا " أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ التقسيم قامت بضمان أمن إسرائيل ، وأن التزامنا ببقاء إسرائيل التزام عميق ، فنحن لسنا حلفاء رسميين وأنما يربطنا شئ أقوى من قصاصة ورق وهو التزام معنوى ، والتزام لم يخل به أى رئيس فى الماضى أبدا ، وسيفى به كل رئيس فى المستقبل بأخلاص " (٦) ، وهذا ما أكده الرؤساء اللاحقين وأعضاء الإدارة الأمريكية فى كثير من التصريحات ، نذكر منها :

١- عام ١٩٩١م : صرح الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب " إننا لن نستطيع بناء تحالف عريض حقا يضم دولا عربية كثيرة إلا إذا كانت إسرائيل جزء منه" (٧) .
٢- عام ١٩٩١م : صرح قائد قوات التحالف فى العراق نورمان شوارز كوف فى حديثه لإذاعة الجيش للإسرائيلى قائلا " إن الحرب التى خضناها فى منطقة الخليج – يقصد الكويت – ضد صدام حسين كانت من أجلكم من أجل إسرائيل" (٨) .
٣- عام ١٩٩٢م : صرح الدكتور كويل نائب الرئيس الأمريكى أمام إجتماع المنظمات الصهونية قائلا " إخوانى الصهاينة إننى هنا كنائب للرئيس بوش لأؤكد التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل " (٩) .
٤- عام ١٩٩٣م : صرح الرئيس الأمريكى بيل كلينتون " إننا سوف ندعم إسرائيل عبر تأكيد تفوقها العسكرى النوعى ، لأن للولايات المتحدة الأمريكية

مصلحة حيوية ليست فى إسرائيل فقط بل فى التعاون الإستراتيجى بين بلدينا فى المنطقة ، وستعمل إدارتنا على الوفاء بالتزامات أمريكا بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية فى إسرائيل ، وسوف تعزز من التعاون فى مجال الأمداد والتموين والتنظيم لدعم القوات الأمريكية فى المنطقة " ، ويضيف " نحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل إلى الأحتفاظ بتفوق عسكرى نوعى على إتخاذ محتمل بين خصومها العرب " ، وكذا قوله " نعرف أيضا أنه لولا الضربة الجراحية التى قامت بها إسرائيل ضد المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨٠م لكانت قواتنا قد واجهت صدام حسين وهو مسلح بالأسلحة النووية فى عام ١٩٩١م " (١٠) .

من هنا حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها فى علاقاتها بالعرب وإسرائيل فى ثلاثة أهداف (١١) :

١- إبطال مفعول الترابط ما بين النفط العربى والصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك من خلال فك الأشتباك على الجبهة السورية والتحرك نحو تسوية دائمة فى المنطقة مع باقى أطراف الصراع .
٢- نسف آمال العرب فى تحقيق مشروعهم التنموى المستقل فى الأنتفاع من مواردهم النفطية والعوائد المتحققة منها .
٣- الألتزام الأمريكى بإسرائيل ليس نابعا من كون إسرائيل حامية المصالح الأمريكية فحسب ، بل تتأثر بالعوامل الداخلية فى المجتمع الأمريكى كاللوبى اليهودى المسيطر على الحياة السياسية والأقتصادية الأمريكية .

يتضح مما سبق أن الإدراك الإستراتيجى الأمريكى ثابت حيال أمن وبقاء إسرائيل ، وأن أهميتها للولايات المتحدة الأمريكية لم يطرأ عليها أى تغيير ، لأن للولايات المتحدة الأمريكية هدفين رئيسسن هما النفط العربى ودولة إسرائيل (١٢) ، حيث أن الأخيرة هى الحارس ، وأن الخطر الإسرائيلى هو الذى دفع العرب ولايزال يطرق أبواب البيت الأبيض لطلب الحل منه ، لأنهم أى العرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة لا يستطيعون تأدية الدور الإسرائيلى المطلوب فى إيجاد التوازن الإقليمى لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية (١٣) .

- النظم السياسية العربية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة :

تحدد الولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية فى إدراكها السياسى تبعا لطبيعة سياستها وموقفها ومدى قدرتها على التأثير فى المصالح الأمريكية أو على مصالح حليفتها إسرائيل ، وبناء عليه صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية على أربعة مستويات (١٤) :

١- دول صديقة : وتمثله مصر - الأردن - المغرب - تونس – الجزائر – دول مجلس التعاون الخليجى .

٢- دول غير صديقة : وتمثله سوريا – اليمن – وهى لا تأخذ مواقف عدائية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن يحتمل فى المستقبل البعيد نسبيا أن تدخل ضمن الدول الصديقة .
٣- دول ذات مواقف عدائية صريحة : وتمثله ليبيا – العراق – السودان .
٤- دول هامشية : وتمثله الصومال – موريتانيا – جيبوتى - ، وهى دول تخضع لنفوذ قوى كبرى أخرى مثل فرنسا ، وليس للولايات المتحدة الأمريكية مصالح فيها بدرجة ملحوظة .

وعلى الرغم من الإستراتيجية الأمريكية فى سياسة الإحتواء حيال الدول المناهضة لها (العراق – ليبيا – السودان) ، إلا أنها تهدف إلى جعل النظام العربى غير قادر على حل المشاكل ما بين الدول العربية ، ومن ثم العمل لإعادة تقسيم المنطقة وفق طموحاتها ومصالحها ، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصوير تلك الدول المناهضة لها على أنها مصدر تهديد للأمن القومى العربى ، ولا سيما فى منطقة الخليج العربى ، وتغييب التهديد الأساسى المتمثل فى التغلغل الإسرائيلى (١٥) ، وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الإستراتيجية إلى :

أ- إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية فى دول منطقة الشرق الأوسط لكى تصبح أكثر ديمقراطية وإنفتاحا عما هى عليه ، ذلك للحيلولة دون ظهور أى تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية فكريا وأيديولوجيا(١٦) .
ب- نشر مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى إستيعاب الصراع العربى الإسرائيلى دون أن يجد حلا ، ويلغى القرارات الدولية ذات الشأن المتعلقة بالأنسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، ويفرض التطبيع على العرب ، وكذلك التوطين بإعتبار أن حدود الشرق الأوسط تتسع لإستيعاب الفلسطينيين وتفتح الحدود أمام كل الدول ومنها إسرائيل .
ت- تعزيز النفوذ الأمريكى ورغبتها الإستراتيجية فى السيطرة على العالم كجزء مكمل لمشروع القرن الأمريكى ، ومحاولة إقامة نظام دولى جديد لا يقوم على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية الإسلامية (١٧) .

ثانيا : البعد الأقتصادى للشرق الأوسط فى الإستراتيجية الأمريكية

إن النمو الأقتصادى هو العمود الفقرى لأى إقتصاد صناعى ، ومع إزدياد الطلب على النفط ، وفى ظل وصول الأنتاج العالمى للنفط إلى الذروة ، وبدء مرحلة نضوبه ، سيستمر الصراع للتحكم فى ما يبقى من هذه الثروة الأساسية لنمو إقتصاد أى دولة ، وما صرحت به الإدارة الأمريكية فى ولاية جورج بوش فى مارس ٢٠٠١م بأن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على أزمة كبيرة فى توفير الطاقة فى العقدين القادميين ، والفشل فى مواجهة هذا التحدى سيعرض إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومى للخطر ، وسيغير أسلوب حياة شعبها بمعنى الكلمة ، ولن يكفى النفط السعودى لتزويد الرآسمالية الأمريكية بالوقود (١٨) ، من هنا جاء الغزو

الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣م ، لأن العراق يمثل المرتبة الثانية فى العالم من حيث حجم إحتياطيات البترول العالمية ، ويتجاوز القدرات الإيرانية ، مما يجعل العراق أحد أهم القوى الدولية فى العالم المعاصر من حيث كميات البترول المؤكدة لديها فى الأمد البعيد .

إذا كا النفط هو السلعة التى نجح العرب عام ١٩٧٣م فى إستخدامه كسلاح ليس ضد العرب الذين يملكون النفط ولا يتحكمون فيه فحسب ، إنما ضد كل القوى التى تسول لها نفسها أن تقف فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، أنه النفط السلاح الأمريكى فى تحدى الأخرين (١٩) .

وتهدف الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الأقتصادى تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق (٢٠) :

١- الحفاظ على قوة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل مطلق ، وضمان حرية الأستغلال والأستهلاك ، والسماح للأفراد بتنمية ثرواتها بمختلف الوسائل والأساليب ، وحماية الأقتصاد الأمريكى من أى هزة يتعرض لها نتيجة إنقطاع تدفق النفط أو أرتفاع أسعاره.
٢- تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها .
٣- نشر العولمة الأقتصادية والسيطرة على المؤسسات الرئيسية للنظام الإقتصادى الدولى .
٤- مواجهة القوى والتكتلات الأقتصادية الكبرى .

ثالثا : البعد العسكرى للشرق الأوسط فى الإستراتيجية الأمريكية

إن الحرب ضد الإرهاب أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية تزايدا ملحوظا فى مستويات الإنفاق العسكرى عقب الفترة الممتدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد الأرهاب ما يتجاوز مائتين وثمانية وستون مليار دولار فى حربها فى أفغانستان وغزوها للعراق (٢١) .

بعد غياب الإتحاد السوفيتى لم يعد هناك محددا أساسيا يرتكز على الإدراك الأمنى الأمريكى ، وبهذا تجسدت التوجهات الأمنية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط بوصفها المنطقة الأكثر أهمية فى الإدراك الأمنى الأمريكى لوجود الثروة النفطية الهائلة فيها ، ودفع ذلك الإدراك بالتحركات الأمريكية الإستراتيجية الأمنية العسكرية فى المنطقة من خلال محورين (٢٢) :

الأول : التحالف مع دول منطقة الشرق الأوسط التى تعمل فى إطار ترتيبات أمنية جديدة لها تحت عناوين " النظام والشرق الأوسط " و " أمن الخليج " .

الثانى : الإجراءات الأمنية والعسكرية الأخرى التى يقع من ضمنها إدخال إستخدام القوة العسكرية وضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، ولتحقيق ذلك كان لابد من تواجد عسكرى أمريكى مباشر فى المنطقة لتحقيق المتطلبات وحماية المصالح الأمريكية والتى تمثلت فى الأهداف الأتية (٢٣) :

١- إحتواء الأنظمة العربية المناهضة للسياسة الأمريكية .
٢- الحفاظ على الأطراف العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية .
٣- ضمان تأمين الهيمنة الأمريكية على المستوى الإقتصادى النفطى .
٤- ضمان أمن إسرائيل الذى يشكل مع النفط أهم ركائز الأمن القومى الأمريكى .

مما لاشك أن حجم القوات الأمريكية ونوعيتها تزايدت أكثر ، وأصبحت المسألة ليست قضية وجود أمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ، بل وصلت إلى الربط الإستراتيجى بين أمن دول المنطقة والوجود الأمريكى ، وإن الإدراك الأمنى العسكرى الأمريكى أراد التواجد فى المنطقة منطلق لتهديد الأنظمة المعارضة للإستراتيجية الأمريكية وسياستها فى المنطقة ، ومن ثم الحيلولة دون قيام أى فكر قومى وحدوى مع السياسة الأمريكية والأطماع الإسرائيلية فى المنطقة (٢٤) .

عملية صنع القرار السياسى الأمريكى

إن النظام السياسى هو واقع العملية السياسية فى الدولة ، فهو وظائف الدولة ومؤسساتها العاملة ضمن إطار دستور الدولة ، وتفاعل السلطات مع بعضها منفصلة أو متصلة أو متعاونة ، وعلاقاتها المتصلة بالمنظمات السياسية فى المجتمع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط والرآى العام والبيئة الخارجية ، وبما يؤدى إلى تحقيق التكيف والتوازن بين عناصر النظام المختلفة ، وإلى تحقيق بقاء النظام وإستمراره(٢٥).

إن السياسة الخارجية الأمريكية يكون لها وجود وفاعلية ومشروعية إذا توافرت فيها شروط محددة فى الداخل وتتمثل فى قبول قوى رئيسية لها :

أ- الجهاز التنفيذى ممثلا فى الرئاسة " البيت الأبيض " والوزارات المعاونة لها.
ب- الكونجرس " مجلسى النواب والشيوخ " وهما ممثلى الرآى العام .

وتظل صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بصورة حقيقية ومشروعيته من إختصاص السلطة التنفيذية وهى البيت الأبيض ووزارتى الدفاع والخارجية ، أما دور السلطة التشريعية فيتم من بوابتين تتمثل الأولى فى الأعتمادات المالية ، أى تقنين التمويل للسياسة الخارجية ، والثانية فى العمل الرقابى من لجان تقصى الحقائق وجلسات الأستماع (٢٦) .

وهناك عناصر مؤثرة فى صناعة قرار السياسة الخارجية مثل جماعات المصالح والضغط وغيرها ، ولها دور فى صناعته ، ولكنها ليست لها دور فى مشروعيته .

العناصر المؤثرة فى صناعة القرار الأمريكى

يقصد بها مجموعة المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع المالى أو الإعلامى أو العرقى أو الفكرى التى من شأنها التأثير على عملية صنع القرار السياسى ، ويمكن أن نجملها فى :

- **جماعات الضغط : وهى العامل الأهم فى صنع القرار السياسى الأمريكى ، وهو ما سنتناولة بنوع من التفصيل .**
- **المجتمع الصناعى العسكرى : يقصد به التحالف القومى بين رجال الصناعة والعسكريين ، ويبرز دوره فى التأثير على السياسة الخارجية موازيا لجماعات الضغط " اللوبيات " ، وهناك رآى يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية تكاد تكون محصلة لدور المؤسسات العسكرية الصناعية (٢٧) .**
- **مؤسسات الفكر والرآى : تمثل إحدى الهياكل غير الرسمية ، حيث نمو وتطور مؤسسات الفكر والرآى الأمريكية اتفقت على أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسى الأمريكى إضافة إلى غياب الإنضباط الحزبى والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية أسهمت بدرجة كبيرة فى تكاثر مؤسسات الفكر والرآى منذ الربع الأخير من القرن الماضى وحتى الأن (٢٨) .**

جماعات الضغط الأمريكى

هى عبارة عن جماعات تعمل بإتجاه تأثير على القرار السياسى الحكومى الأمريكى لمصلحة الفئة التى تمثلها ، ومن أبرزها اللوبى اليهودى المؤيد لإسرائيل ، ويستخدم كل موارده ونجاحه لمساعدة الدولة اليهودية (٢٩) .

وهناك لوبيات أخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مهمة وقوية مثل اللوبيات " الأيرلندية – اليونانية – الكوبية – الأرمنية " ، فى حين لايزال اللوبى العربى ضعيفا إلى حد ما ، خاصة بعد أن وجد نفسه محاصرا فى السنوات الأخيرة بتهم دعم الأرهاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية (٣٠) .

- **خصائص جماعات الضغط : هناك عدة خصائص تتمثل فى :**
  ١- مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات فى شكل إتحاد أو جمعية .
  ٢- مصالح مشتركة تجمع بينهم وعادة تكون مادية .
  ٣- تستخدم عدد من وسائل الضغط والتأثير على السلطة السياسية الحاكمة حتى تستجيب لطلباتها .
- **وسائل جماعات الضغط**

أ- الإتصال بالحكومة : وتتضمن الصداقات والإغراءات المالية وإرسال الرسائل.

ب- الإتصال بالنواب : تتضمن الضغط عليهم وتمويلهم فى حملاتهم الإنتخابية .

ت- تعبئة الرآى العام : تتضمن إصدار النشرات وعقد الندوات وإستخدام وسائل الإعلام .

ث- عرقلة العمل : بإستخدام العنف والإضرابات .

- تصنيف جماعات الضغط : جماعات الضغط المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية متنوعة (٣١) :
  - جماعات المصالح : وهى التى تدافع عن مصالح مادية أساسا مثل جماعات التجار وأصحاب الأعمال والنقابات والإتحادات المهنية .
  - جماعات الفكر : وتسعى إلى فرض أفكار وقيم معينة سواء أخلاقية أو سياسية مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان .
  - جماعات الضغط الكمى : " اللوبيات " همها الأساسى ممارسة نشاط الضغط على السلطة العامة ، وتوجد بصفة أساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية .
  - جماعات الضغط الجزئى : يكون الضغط فيها جزءا من نشاطها العام مثل الإتحادات المهنية .
- تأثير اللوبى اليهودى فى صناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكية

إن السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عائدة إلى السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية وإلى فعاليات اللوبى اليهودى خاصة ، صحيح هناك جماعات مصالح أخرى نجحت فى إنحراف سياسة أمريكا الخارجية نحو إتجاهات مفضلة لديها ، إلا أن أيا من هذه اللوبيات لم يتمكن من تحقيق مثل ما حققه اللوبى اليهودى ، الذى نجح فى إقناع الأمريكيين بأن المصالح الأمريكية والإسرائيلية متشابهة من حيث الجوهر .

تتألف نواة اللوبى اليهودى من يهود أمريكيين يبذلون جهودا مميزة فى حياتهم اليومية لإنحراف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية بما يخدم مصالح إسرائيل ، من خلال كتابة الرسائل وتقديم المساعدات المالية ودعم منظمات موالية لإسرائيل ، فضلا عن التصويت للمرشحين المؤيدين .

تكمن قوة اللوبى اليهودى فى لعبة سياسة جماعات المصالح فهو لا يختلف عن الجماعات الأخرى ، بل يتميز عنها بقدرته على جر السياسة الأمريكية بإتجاه إسرائيل ومصالحها ، وأحد أسباب ذلك هو ضعف جماعات المصالح الموالية للعرب

يعتمد اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجيتين (٣٢) :

الأولى : نفوذ قوى يمكنه من ممارسة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لدفعها لدعم إسرائيل المطلق مهما كان رآى المشرع .

الثانية : إبراز الصورة الإيجابية لإسرائيل فى الجدالات السياسية بهدف تحجيم الأراء المنتقدة لإسرائيل وإنتشارها فى الساحة السياسية .

رغم قوة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه من أهم وأخطر المفاهيم التى أقامت الحواجز بين حقيقة المخططات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وبين فهم الشعوب العربية لهذه المخططات وإستيعابها ، هو القول بأن

الصهيونية العالمية وجماعات الضغط اليهودى فى أمريكا هى التى وتحدد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وأن صانع القرار الأمريكى هو صانع ثانوى ، وقد روج عدد من المفكرين والساسة العرب مقولة أن المؤسسات الصهيونية تلك نجحت فى توجيه السياسة الأمريكية وتوظيفها لتأييد مشروعها الإستيطانى وتثبيته وتوسعه ، وكذلك قدرتها على التأثير الكبير فى الإنتخابات الأمريكية ، ومن ثم تحديد سياسة تلك المؤسسات رغما عنها فى إتجاه تحقيق التأييد والدعم لإسرائيل والكراهية والعداء للعرب ، وبالتالى تجد الولايات المتحدة الأمريكية ولاتزال دمية تحركها جماعات الضغط الصهيونى (٣٣) .

المصادر

١- وائل محمد إسماعيل العبيدى – نقد العولمة فى الفكر الإستراتيجى الأمريكى – مجلة الدفاع – العدد ٦ – السنة ١٦ – بغداد / العراق – ٢٠٠٠م – ص ٤٨ .
٢- صالح زهر الدين – خلفيات الحصار الأمريكى البريطانى على العراق – المركز العربى للأبحاث والتوثيق – بيروت / لبنان – ١٩٩٩م – ص ٢٩ .
٣- طالب على – الإنتخابات الأمريكية تسابق فى دعم إسرائيل – شبكة المعلومات الدولية – الأنترنت – http:/ www islm on line . net

٤- تشير إيه وينيبرج – إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية – ترجمة هنرى مطر ومحمود برهوم – منشورات دار الكرمل – عمان / الأردن – ١٩٩٨م – ص ١٢١ .
٥- خلود ناجى معروف – حرب أكتوبر وأثارها على المجتمع الإسرائيلى .. ١٩٧٣م : ١٩٧٨م – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الأقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة – ١٩٨٣م – ص ص ٢٩١ : ٢٩٣ .
٦- ريتشارد نيكسون – نصر بلا حرب – ترجمة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة – مركز الأهرام للترجمة والنشر – الطبعة الأولى – القاهرة – ١٩٨٩م – ص ٢٩١ .
٧- التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٨م – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – ١٩٩٩م – ص ٧٥ .
٨- رنا خالد عبد الجبار العلى – دور المملكة المتحدة فى الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة – رسالة ماجستير – جامعة النهدين (صدام سابقا) – كلية العلوم السياسية – بغداد / العراق – ٢٠٠٢م – ص ٦٩ .
٩- جمال مصطفى عبد الله – الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط – رسالة دكتوراة – جامعة النهدين (صدام سابقا) - كلية العلوم السياسية – بغداد / العراق – ٢٠٠١م – ص ٣٢ .

١٠- المرجع السابق – ص ٣٥ .

١١ - حسن الرشيدى – الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية – التقرير الإستراتيجى السنوى – مجلة البيان – الرياض / السعودية – ٢٠٠٤م – ص ٣٠٧ .

١٢- سمير حسام راضى – إسرائيل فى الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط – رسالة دكتوراة – جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – بغداد / العراق – ٢٠٠٠م – ص ٢٥ .

١٣- المرجع السابق – ص ٢٦ .

١٤- حسن أبو طالب – الإستراتيجية الأمريكية الداخلية فى المنطقة العربية .. جدلية الديمقراطية والأصولية الأسلامية – كتاب العرب فى الإستراتيجيات العالمية – مركز الدراسات الإستراتيجية – عمان / الأردن – ١٩٩٤م – ص ١٣١ .

١٥- فكرت تامن عبد الفتاح العانى – الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج - .. دراسة فى تطور السياسة الأمريكية فى الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل – رسالة دكتوراة – جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – بغداد / العراق – ٢٠٠١م – ص ٢٧٦ .

١٦- خالد العنانى – السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربى .. رؤية مستقبلية – شئون عربية – العدد ١٢٣ – القاهرة – ٢٠٠٥م – ص ٦٩ .

١٧- عاطف الغمرى – الشرق الأوسط الكبير – دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٤م – ص ١٨٥ .

١٨- سمير التنير – أمريكا من الداخل (حروب من أجل النفط) – دار المطبوعات للتوزيع والنشر – الطبعة الأولى – بيروت / لبنان – ٢٠١٠م – ص ١٢٥ .

١٩- أحمد منصور – قصة سقوط بغداد – الدار العربية للعلوم – الطبعة السادسة – بيروت / لبنان – ٢٠٠٤م – ص ص ٧٢ : ٧٤ .

٢٠- باهر وروان – الإستراتيجية الأمريكية .. الأهداف والوسائل والمؤسسات – بدون ناشر – بكين / الصين – ٢٠١٤م – ص ١٩ .

٢١- إحصائيات معهد السلام الدولى – إستكهولم – الإتفاقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو العراق بلغت ١٣ مليار دولار فى أفريقيا – ١٥٣مليار دولار فى أسيا – ٥٦ مليار دولار فى العراق .

٢٢- أياد هلال حسين الكنانى – الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية فى ظل المتغيرات الدولية فى عقد التسعينات – رسالة ماجستير – المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – العراق – ٢٠٠٠م – ص ١٤٨ .

٢٣- بول مارى لاجوس – واشنطن والسيطرة على العالم – مجلة شئون الشرق الأوسط – مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق – العدد ٨ – عمان / الأردن – ١٩٩٢م – ص ٤٣ .

٢٤- جيا فخرى عمر الجاف – الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية .. العراق أنموذجا – رسالة ماجستير – الجامعة المستنصرية – المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية – بغداد / العراق – ٢٠٠٤م – ص ٣٣ .

٢٥- قحطان أحمد سليمان الحمدانى – النظرية السياسية المعاصرة – دار مكتبة حامد – عمان / الأردن – ٢٠٠٣م – ص ٢٢ .

٢٦- عمرو حمزاوى – السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الإنتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان – مجلة المستقبل العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد ٣٣٤ – بيروت / لبنان – ديسمبر ٢٠٠٦م – ص ٨ .

٢٧- غازى صالح نهار – القرار السياسى الخارجى الأردنى تجاه أزمة الخليج – الجامعة الأردنية – عمان / الأردن – ١٩٩٧م – ص ٤٠ .

٢٨- على جميل محمد – إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين – رسالة ماجستير – جامعة بغداد – العراق - ٢٠٠٦م – ص ٤٩ .

٢٩- المرجع السابق – ص ٣٧ .

٣٠- وحيد عبد المجيد – الإرهاب وأمريكا والأسلام .. من يطفئ النار – دار مصر المحروسة – القاهرة – ٢٠٠٢م – ص ص ٣٢ ، ٣٣ .

٣١- سعاد الشرقاوى – الأحزاب السياسية : أهميتها .. نشأتها .. نشاطها – مركز البحوث البرلمانية – جامعة القاهرة – ٢٠٠٥م – ص ٦٤ .

٣٢- جون جى ميرشايمر ، أستيفن أمزوالت – أمريكا المختطفة : اللوبى الإسرائيلى وسياسة الولايات المتحدة الخارجية – ترجمة فاضل جكتر – دار العبيكان للنشر – الطبعة الأولى – الرياض / السعودية – ٢٠٠٦م – ص ص ٦١ : ٦٣ .

٣٣- يوسف العاصى الطويل – البعد الدينى لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل .. وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (١٩٤٨م : ٢٠٠٩م) – رسالة ماجستير – جامعة الأزهر – فلسطين – ٢٠١١م – ص ٢٣ .

المبحث الثالث

مشروعية الغزو الأمريكى للعراق

جاء التدخل الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣م إمتداد للحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٩١م وما نتج عنها من خسائر للبنى التحتية العراقية وما ترتب عليه من حصار

إقتصادى ، إلا أن النظام السياسى العراقى ظل ثابتا ، وهذا ما سبب قلقا للإدارة الأمريكية ، التى سعت للبحث عن وسيلة فعالة لأنهاك ذلك النظام وتميهدا لإسقاطه بدعوى نشر الديمقراطية فى العراق ، بصفتها أى الديمقراطية نظام حكم عالمى ، وأدعت بوجود أسلحة الدمار الشامل لدى العراق .

برزت العراق كهدف أمريكى أثناء مناظرات الحملة الإنتخابية عام ٢٠٠٠م بين مرشحى الرئاسة أنذاك الجمهورى جورج بوش الأبن والديمقراطى آل جور ، والذى بفوز الأول قدمت إليه دراسة تفيد أن التغيير فى العراق سيحصل بشكل شبه مؤكد عن طريق العنف ، ولإضعاف النظام وجعله أقل مناعة يجب تطوير خطة الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بخطوات فعالة للضغط على نظام صدام حسين من عدة جهات ، وإبراز التهديدات التى يمثلها هذا النظام ضد المجتمع الدولى من جانب ، والمصالح الأمريكية على جانب الأخر ، ويتعين تنوير الأصدقاء والحلفاء بخطورة هذه التهديدات العراقية (١) .

وسوف نتناول المبحث من خلال :

- دور منظمة الأمم المتحدة فى التدخل الأمريكى العسكرى فى العراق .
- موقف جامعة الدول العربية من التدخل الأمريكى فى العراق .
- العمليات العسكرية الأمريكية وأشكال التدخل الأمريكى .

<u>اولا : دور منظمة الأمم المتحدة فى التدخل الأمريكى فى العراق</u>

منظمة الأمم المتحدة منظمة دولية مستقلة لها دور كبير فى تنظيم المجتمع الدولى من خلال وضع قواعد عامة ومجردة تعترف بها الدول الأعضاء بوصفها قواعد قانونية ملزمة للسلوك المستقبلى .

تعتبر الأمانة العامة فى منظمة الأمم المتحدة والتى تتكون من موظفين دوليين يترآسهم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، وهى الهيئة الإدارية التى تشرف على تسيير أعمال المنظمة ، وهى مظهر من مظاهر إستمرار أعمالها (٢) .

يأتى مجلس الأمن الدولى أحد أهم أجهزة المنظمة ، والجهة الدولية الوحيدة المعنية بإستخدام القوة فى العلاقات الدولية طبقا للفصل السابع من ميثاق المنظمة ، والذى يمثل نظام الأمن الجماعى .

يتفق الفقه الدولى على أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة أعلى فى إلزامه للدول الأعضاء من الإتفاقات الأخرى ، الأمر الذى يترتب عليه عدة نتائج منها (٣) :

١- إذا تعارضت الألتزامات التى ترتبط بها الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى أخر يرتبطون به ، والعبرة فى التزامهم بالميثاق .

٢- تمتد القوة الملزمة للميثاق لتشمل الدول غير الأعضاء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين .

وهكذا تعتبر أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة من أهم قواعد القانون الدولى وأسماها ، وهى قواعد آمرة لذلك يتعين عدم مخالفاتها من جميع الدول الأعضاء .

لقد جاء الغزو الأنجلو أمريكى المنفرد على العراق بعيدا عن منظمة الأمم المتحدة ومتخطيا لمجلس الأمن الدولى بمثابة لطمة على مصداقية المنظمة ومآزقا كبيرا وتراجعا لدورها فى حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وظهر ذلك جليا فى صمت الأمين العام للمنظمة تجاه الحرب على العراق التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقها من إنتهاكات لحقوق الإنسان ، وتدمير وقتل بإستخدام أفتك أنواع الأسلحة ومنها القنابل العنقودية المحرمة دوليا ، إلى أن جاء تصريح الأمين العام كوفى عنان فى سبتمبر عام ٢٠٠٤م بأن الحرب الأمريكية على العراق غير مشروعة ، إلا أن هذا التصريح جاء بعد قرابة عام ونصف العام على شن الحرب والذى يعتبر أنه جاء متأخرا كثيرا (٤) .

ويمكن إستخلاص المجالات التى خالفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة الأمم المتحدة وميثاقها فى الأتى (٥) :

١- عرضت الشعب العراقى لويلات الحرب سواء أكانت بصورة مباشرة من خلال العمليات العسكرية أم بصورة غير مباشرة من خلال إفرازات الحرب نفسها لفترة ما بعد الغزو ، وهو ما يخالف ديباجة الميثاق الذى تقضى بتحقيق العدالة وإحترام الألتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى (ديباجة الميثاق) .
٢- إتخاذ تدابير منفردة دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولى التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، وهو ما يخالف أهم مقصد من المنظمة وهو أن حفظ الأمن والسلم الدوليين يتحقق بإتخاذ تدابير مشتركة فعالة من هيئة المنظمة لمنع الأسباب التى تهدد السلم والأمن ولازالتها .
٣- إنتهاك سيادة العراق بغزوه وإحتلاله ، وجعل من العراق دولة منقوصة السيادة ، مخالفة بذلك مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء (م١/٢ من الميثاق)
٤- هددت بإستخدام القوة وإستخدامها فعليا ضد العراق وإزالة إستقلاله السياسى ، مما يمثل تطورا خطيرا فى العلاقات الدولية يتجسد فى إزالة الأنظمة السياسية بالقوة العسكرية ، مخالفة بذلك مبدأ إمتناع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضى أو الأستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه أخرلا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة (م ٤/٢ من الميثاق) .
٥- إستخدمت الوسائل العسكرية بدلا من الأستمرار فى إستخدام مختلف الوسائل السلمية فى حل مشاكل الملف العراقى ، مخالفة بذلك مبدأ فض جميع أعضاء

المنظمة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر (م ٣/٢ من الميثاق) .

٦- التدخل فى الشئون الداخلية العراقية قبل وبعد إسقاط النظام ومنها على سبيل المثال بعد الغزو إصدار سلطة الإئتلاف المؤقتة إدارة الدولة للمرحلة الأنتقالية عام ٢٠٠٤م فى ظل التواجد العسكرى الأمريكى المباشر فى العراق ، مخالفة بذلك مبدأ عدم التدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما وليس فى الميثاق ما يقتضى الدول الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع (م ٧/٢ من الميثاق) .

٧- إنتهكت الولايات المتحدة الأمريكية بقواتها فى العراق الأطر القانونية للسلطة العسكرية على أراض العراق المحتلة بأن أدت إلى تعديل الهيكل السياسى للدولة العراقية ، وتم القبض على رئيسها ومحاكمته ، مخالفة بذلك إتفاقية لاهاى عام ١٩٠٨م التى تحدد الأطر القانونية للسلطة العسكرية على أراض الدولة المحتلة ، والقاضية بأن الأحتلال لا يؤدى إلى تعديل الهيكل السياسى للدولة الواقعة تحت الأحتلال ، ويظل رئيس الدولة الشرعى محتفظا بممارسة إختصاصاته (٦) .

لقد أصدر مجلس الأمن الدولى قرابة الثمانين قرار إزاء العراق خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١١م (٧) :

- عدد (٦٣) قرار منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠٢م .
- عدد (١٢) قرار منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٨م .
- تجاوزت (١٥) قرار منذ عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م .

خلاصة القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنفذ قرار غالبية أعضاء مجلس الأمن الدولى بعدم إستخدام الوسائل العسكرية ، ولم يصدر قرار من المجلس يجيز ذلك الإستخدام ، ودليل على عدم قناعة المجلس بالفعل العسكرى الأمريكى والبريطانى إزاء العراق فقد وصفها فى القرارات اللاحقة على الغزو بقوتى الإحتلال ، وقد أكد ذلك القرار رقم (١٤٨٣) الصادر فى ٢٢مايو ٢٠٠٣م الذى جاء في ديباجته " لاحظ مجلس الأمن الرسالة الموجهة إلى رئيسه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسلم بالصلاحيات والمسئوليات والألتزامات المحددة بموجب القانون الدولى المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالإحتلال تحت قيادة موحدة هى سلطة الأئتلاف المؤقتة .... " (٨) .

وبأعتراف منظمة الأمم المتحدة بالغزو الأمريكى على العراق ووصف القوات العسكرية الأجنبية بقوات الأحتلال فى قرارها رقم (١٤٨٣) ، صدر عن مجلس الأمن الدولى مجموعة من القرارات التى نظمت تواجد القوات الأجنبية العاملة فى العراق تحت مظلة الأمم المتحدة وبإسم القوة متعددة الجنسيات وبمباركة الحكومة العراقية المؤقتة نذكر منها :

١- القرار رقم (١٥٠٠) المؤرخ فى ١٤ / ٨ / ٢٠٠٣م والذى رحب فيه مجلس الأمن الدولى بأنشاء مجلس الحكم العراقى كخطوة هامة نحو إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا (م ١ من القرار) ، هذا المجلس تكون من السيد / بول بريمر كحاكم مدنى فى العراق يشاركه مجلس إستشارى مكون من (٢٥) عضوا من معارضى صدام حسين وأطلق عليه " مجلس الحكم " .

٢- القرار رقم (١٥١١) المؤرخ فى ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٣م والذى تضمن عدة أمور هامة منها :

أ- شدد مجلس الأمن الدولى فى مادته الأولى على الطابع المؤقت لعمل سلطة الأئتلاف الموقتة .

ب- جاء فى مادته السابعة دعوة مجلس الحكم الذى أنشئ بالقرار رقم (١٥٠٠) بالتعاون مع سلطة الأئتلاف المؤقتة وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لصياغة برنامج لوضع دستور جديد للعراق وإجراء إنتخابات فى ظله .

ت- مادته الثالثة عشر أذنت بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة من أهم إختصاصاتها إتخاذ جميع التدابير .

ث- فى مادته الخامسة عشر أن يستعرض مجلس الأمن الدولى إحتياجات ومهمة القوة المتعددة الجنسيات فى آجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ القرار، ويعرب المجلس عن إستعداده للنظر فى أى حاجة مستقبلا إلى إستمرار القوة المتعددة الجنسيات مراعيا أراء حكومة العراق المعترف بها دوليا والممثلة للشعب العراقى .

ج- جاءت المادة الخامسة والعشرين من القرار تقرر بقيام الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير عن جهودهما المبذولة وما تحرزه من تقدم مرة كل ستة أشهر على الأقل .

٣- القرار رقم (١٥٤٦) فى ٨ / ٦ / ٢٠٠٤م وتضمن الأتى :

أ- جاء فى ديباجته تطلع مجلس الأمن الدولى إلى إنهاء الأحتلال وتولى حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة والمسئولية الكاملة بحلول ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤م .

ب- المادتين (٩،٢) : حل مجلس الحكم المنشأ بالقرار رقم (١٤٨٣) وإقرار طلب رئيس حكومة العراق المؤقتة بالإبقاء على القوة المتعددة الجنسيات ، وأن وجود القوة المتعددة الجنسيات هو بناء على طلب حكومة العراق المؤقتة .

ت- المادة (١٢) : حزمة إجراءات سياسية محددة زمنيا للإنتقال السياسى للعراق منها تشكيل حكومة مؤقتة بحلول ٢٠٠٤/٦/٣٠م وعقد مؤتمر وطنى بإجراء إنتخابات ديمقراطية بحلول ٢٠٠٤/١١/٣١م لتشكيل جمعية وطنية إنتقالية وبالتالى تشكيل حكومة إنتقالية عراقية مع صياغة دستور عراقى دائم فى ٣١/ ٢٠٠٥/١١م حتى يتم قيام حكومة منتخبة دستوريا .

ث- المادة (٢١) : حظر بيع وتوريد للأسلحة والمعدات العسكرية .

ج- المادة (٣١) : إعادة طلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير عن جهودهما المبذولة وما تحرزه من تقدم فى غضون ثلاثة أشهر وتقرير كل ستة أشهر بعد ذلك .

٤- القرار رقم (١٧٢٣) المؤرخ فى ٢٠٠٦/١١/٢٨م وشمل هذا القرار :

أ- ديباجة القرار : ترحيب مجلس الأمن الدولى بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية ، وتطلعه إلى أن تتولى القوات العراقية كامل المسئولية عن حفظ الأمن والأستقرار مما يسمح بإنهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات فى العراق.

ب- المادة (١) : مد مدة ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب رئيس وزراء حكومة العراق المؤقتة .

ت- المادة (٦) : طلب مجلس الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير عن جهودهما المبذولة وما تحرزه من تقدم .

٥- القرار رقم (١٧٩٠) فى ٢٠٠٧/١٢/١٨م والذى تضمن :

أ- المادة (١) : إقرار طلب رئيس وزراء حكومة العراق المؤقتة بالأبقاء على القوة المتعددة الجنسيات .

ب- المادة (٥) : طلب مجلس الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير عن جهودهما المبذولة وما تحرزه من تقدم .

يلاحظ فى جميع تلك القرارات حرص مجلس الأمن الدولى على أن تتضمن مادة مفادها قيام الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير عن جهودهما المبذولة وما تحرزه من تقدم مما يشير على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على زمام الأمور .

٦- القرار رقم (١٨٥٩) فى ٢٠٠٨/١٢/٢٢م والذى يعتبر من أهم القرارات إذ تضمن :

أ- ديباجة القرار : ترحيب مجلس الأمن بجهود الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا وعملها المتواصل فى سبيل وجود عراق إتحادى ديمقراطى تعددى موحد تحظى فيه حقوق الإنسان بالأحترام الكامل ، كما رحب برسالة رئيس وزراء العراق نور المالكى (أنذاك) فى ٢٠٠٨/١٢/٧م التى تؤكد التزام العراق بالعيش فى سلام مع دول الجوار بما يساهم فى تعزيز أمن وإستقرار المنطقة .

أدرك المجلس إنتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات فى ٢٠٠٨/١٢/٣١م .

ب- المادة (١) : مد الترتيبات المحددة فى القرار رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣م بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعى فى صندوق تنمية العراق .

ت- المادة (٥) : إعادة النظر فى القرارات المتصلة بالعراق منذ عام ١٩٩٠م وتحديد الإجراءات المطلوبة لكى يستعيد العراق مكانته الدولية التى كان يتبؤها وذلك من خلال تقرير يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومة العراقية المنتخبة .

لقد مرت جميع هذه العمليات المنتهكة لحقوق الدول المستقلة دون أن ينظر مجلس الأمن فى أسبابها وظروفها ومعرفة المسئول عنها ، وبالرغم من إرسال دولة العراق بكثير من المذكرات إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى لوقف الإعتداء على سيادتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يتخذوا بالمقابل أى تدابير تحفظ الأمن والسلم الدوليين ردا على أعمال العدوان التى يتعرض لها العراق ، ويعود تقصير منظمة الأمم المتحدة إلى (١) :

١- البيئة السياسية المتحكمة فى صنع القرارات .
٢- غياب الأمم المتحدة فى الأشراف على هذا التدخل ، حيث كانت القيادة الحقيقية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية .
٣- تبنى الدبلوماسية الأمريكية سياسة الكيل بمكيالين فى إتخاذ مواقف حاسمة لوقف عمليات الإعتداء وإنتهاكات الحقوق .

ويكفى ما صرح به الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفى عنان بعد إحتلال العراق بقوله " إن الغزو منافيا لميثاق الأمم المتحدة " ، ولكنه قالها بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بغزو العراق وتدميره ، فموقف المنظمة الدولية كان سلبيا فى قضية إحتلال العراق ، وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة ساهمت بدور كبير فى إضعاف دور المنظمة الدولية فى التعامل مع الأزمات الدولية (٩) .

ومن هنا يجب على أى هيئة دولية ألا تسمح لنفسها بأن تستخدم لتشريع الوحشية الدولية والأستعمار والنهب ، وبالتالى يجب على منظمة الأمم المتحدة :

١- أن تعيد النظر فى تعريف نفسها وأهدافها التى تتضمن قواعد راسخة لكى تحكم نفسها كمنظمة مستقلة ذات أعضاء مستقلين .
٢- أن ترسخ القواعد التى تحتوى جماح الأفعال غير القانونية وتكبحها .
٣- تعد الأعمال غير الأخلاقية غير القانونية .

ولكى يتحقق ذلك يجب أن تتوافر الأرادة الأخلاقية وليست الأرادة السياسية (١٠) .

ثانيا : موقف جامعة الدول العربية من التدخل العسكرى الأمريكى فى العراق

جاء إنشاء جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥م لسد الفراغ السياسى العربى الذى كان مشتتا بين أكثر من دولة (١١) ، وتعد العراق أحد مؤسسى الجامعة وأهم أعضائها ، وكان لها دور مهم فى كثير من الأحداث العربية والأقليمية والدولية ، وتعاملت الجامعة مع قضايا وأحداث واجهت الدول العربية على الصعيد الداخلى ، فكان لها دور واضح ومهم مثلا فى الأزمة التى شهدتها منطقة الخليج العربى بعد أحداث الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠م التى تدخلت فيها العراق إلى دولة الكويت وما أعقب ذلك من توتر جاء فى العلاقات ما بين الدول العربية التى إنقسمت على نفسها أثر التدخل العراقى بالكويت ، فأخذت جامعة الدول العربية بتنفيذ بندها الخاص بمعاهدة الدفاع المشترك فى حالة الإعتداء على أحد الدول الأعضاء فيها ، إلا أن عدم الأتفاق بين العراق والكويت أفشل المساعى ، الأمر الذى أدى إلى تدويل الأزمة وتحويلها إلى مجلس الأمن الدولى الذى أصدر العديد من القرارات التى أدانت العراق وأدخلته تحت حصار شامل (١٢) .

وجاء إعلان ميثاق جامعة الدول العربية ليعبر عن بعض الطموح العربى الشعبى فى قيام وحدة عربية متكاملة ، وجاء ببعض الأمور المهمة والحيوية لإقامة الوحدة النهائية ومنها :

- دعم إستقلال الدول العربية التى لازالت تحت سيطرة الإستعمار .
- الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة العربية .
- منع أى عدوان على المنطقة العربية والإعتداء على جزء منها هو إعتداء على الدول العربية كافة .
- العمل على تطوير التعاون الأقتصادى والثقافى .

لقد إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تبعات الحصار الدولى على العراق كوسيلة ضغط عليها لتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة ، وبالرغم من إستجابة العراق للكثير من تلك القرارات ومنها :

أ- الأعتراف بدولة الكويت وترسيم الحدود معها .
ب- القبول بنظام التعويضات التى سببها التدخل العراقى بالكويت .

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمسكت بنقاط أخرى أهمها أسلحة الدمار الشامل التى زعموا بإمتلاك العراق لها والتى أكدت العراق أنها قامت بإتلافها وتسليم المتبقى منها للجان التفتيش الدولية ، الأمر الذى أوصل الأزمة إلى إختيار الولايات المتحدة الأمريكية لقرار شن الحرب على العراق وإحتلاله قبل الغزو بعام تقريبا ، ونجحت فى الضغط على مجلس الأمن الدولى الذى إصدر عدة قرارات ضد العراق منها القرار رقم (١٤٤١) لإخضاع العراق للجان التفتيش الدولي على أسلحة الدمار الشامل والتى كان العراق قد قطع التعامل معها .

هنا بدأت جامعة الدول العربية فى مسعى جديد حاولت فيه منع هذه الحرب لما لها من عواقب وخيمة على العراق والمنطقة العربية وذلك من خلال (١٣) :

١- عقد مؤتمر القمة العربية فى بيروت ٢٠٠٢/٣/٢٨م إتخذت خلاله عدة قرارات من أهمها :

- التأكيد على إحترام سيادة العراق وإستقلاله ووحدة أراضيه .
- الدعوة إلى إستمرار الحوار بين العراق والمنظمات الدولية .
- إنهاء الحصار على العراق ورفع المعاناة عن الشعب العراقى .

٢- عقد إجتماع على المستوى الوزارى لمتابعة تطورات الوضع العراقى فى ظل الضغط الأمريكى على منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى وحلفائها ، وصدر عن الجامعة القرار رقم (٦٢٥٧) فى ٢٠٠٢/١١/١٠م أكد فيه على إحترام القرارات الدولية والتزام العراق بها وبقبوله عودة المفتشين الدوليين ، وعلى الرغم من ذلك أخذت أزمة العراق تزداد خطورة خاصة مع إصرار لجان التفتيش الدولية وتقارير وكالة الطاقة الذرية الغير منصف على إدانة العراق وعدم إستجابته للقرارات الدولية وإخفائه أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذى أصبحت خيارات الحرب على العراق الأقرب إلى الواقع (١٤) .

٣- عقد مجلس جامعة الدول العربية إجتماعا على المستوى الوزارى بتاريخ ١٥-٢٠٠٣/٢/١٦م وأكد فيه (١٥) :

- ضرورة إحترام سيادة العراق ورفض العدوان عليه ونبه إلى خطورة شن الحرب على إستقرار وسلامة المنطقة العربية بأجمعها .
- منع الدول العربية من تقديم أى مساعدة لشن هذا العدوان .

إلا أن موقف جامعة الدول العربية وقراراتها لم تكن لتمنع التوجه الأمريكى بشن الحرب بمشاركة المملكة المتحدة .

٤- عقد مؤتمر القمة العربى فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣١م وصدر عنه القرار رقم (٢٤٣) دعا فيه إلى حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية وفى إطار الشرعية الدولية وإلى منع قيام العمل العسكرى ضد العراق ، كما قامت البحرين بتشكيل لجنة رئاسية مكونة من رئاسة القمة السابقة والحالية والأمين العام للجامعة للسعى وتسهيل مهمة الأتصال بالأطراف الدولية المختلفة لحل أزمة العراق وعدم الأمتثال لطلب الولايات المتحدة الأمريكية من القمة العربية بإصدار قرار يؤيد الحرب على العراق لإضفاء جزء من الشرعية عليها ، الأمر الذى رفضته القمة ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى ، وهو ما أدى إلى إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بالعمل العسكرى دون الرجوع إلى قرار دولى .

٥- عقد مجلس جامعة الدول العربية إجتماعا على المستوى الوزارى فى ٢٢-٢٠٠٣/٣/٢٤م أدان فيه العدوان على العراق وأعتبره إنتهاكا لميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وخروجا على الشرعية الدولية ، وتحديا للرآى العام العالمى ، وأنتهى بالمطالبة بالإنسحاب من العراق (١٦) .

أما فى العراق بدأت الحرب فى ٢٠٠٣/٣/٢٠م وإنتهت فى ٢٠٠٣/٤/٩م بالأحتلال الكامل ، وبدأت سلسة من التطورات السياسية السريعة منها إنقطاع عضوية العراق فى جامعة الدول العربية وبدأت بتشكيل مجلس الحكم بجانب الحاكم المدنى للعراق وهو السفير الأمريكى بول بريمر ، ونجحت بعض الأطراف العربية (الكويت – قطر – الأردن – عمان – الأمارات العربية) من عقد مشاورات وتقديم مقترح بقبول مجلس الحكم كعضو مؤقت للعراق بجامعة الدول العربية ، ونجحت فى ذلك بمشاركة العراق فى الأجتماع الوزارى لجامعة الدول العربية المنعقد فى ٢٠٠٣/٩/٩م والترحيب بعودة مقعد العراق بشكل مؤقت حتى قيام حكومة شرعية .

وتوالت عقد إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى والتى إنتهت بضرورة تطبيع العلاقات السياسية مع العراق ، والتى أعتبرت أن جامعة الدول العربية هى شبكة الأمان الحقيقية لعراق المستقبل .

٦- جاء مؤتمر القمة العربية فى دورته العادية السابعة عشر فى الجزائر للفترة من ٢٢-٢٠٠٥/٣/٢٣م وكانت المسألة العراقية صلب أعمال القمة التى مثلها رئيس الجمهورية العراقية المؤقت آنذاك غازى الياور ، وجاءت القرارات المهمة لصالح العراق نذكر منها (١٧) :

أ- التأكيد على أهمية التواجد العربى فى العراق .

ب- إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق دعما للجهد السياسى .

ت- دعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية للمساهمة الفعالة والنشطة فى إعادة إعمار العراق .

ث- تقديم المساعدة الفنية فى المجالات المختلفة لتمكين العراق من إنجاز العملية السياسية .

ج- الترحيب بالألتزامات التى إتخذتها الدول والمؤسسات الدائنة للعراق بشأن تخفيض نسب من الديون المستحقة على العراق ودعوتهم لمواصلة خفض هذه الديون .

ح- حث الدول العربية الدائنة للعراق أن تعجل فى تخفيض أو إلغاء ديونها كمساهمة فعالة فى دعم الإقتصاد العراقى ومساعدته فى النهوض ببرامجه التنموية لصالح الشعب (١٨) .

خ- إهتمام جامعة الدول العربية بمسألة كتابة الدستور الدائم للعراق ٢٠٠٥م وضرورة مشاركة العرب السُنة فى كتابة الدستور وإعطائهم الدور الحقيقى تإكيدا على عدم اللعب على أوتار المشكلات العرقية والمذهبية والطائفية .

د- أهمية التمثيل الدبلوماسى فى العراق .

ذ- الدعوة لعقد إجتماعات تحضيرية بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمؤتمر الوفاق الوطنى العراقى خلال الفترة من ١٩-٢٠٠٥/١١/٢١م بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقى حيث تحدد الأسبوع الأخير من شهر فبراير والأسبوع الأول من شهر مارس عام ٢٠٠٦م لعقد مؤتمر الوفاق الوطنى لمدارسة (١٩) :

- توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى العراقية .
- وضع برنامج لإنهاء مهمة القوات المتعددة الجنسيات .
- بحث الوضع الأمنى والمواطنة .

وأتفق الحضور على إتخاذ عدة خطوات لبناء الثقة منها :

- الأبتعاد عن تبادل الأتهامات .
- عدم إستخدام المنابر الدينية والسياسية والأعلامية للتحريض على الكراهية .
- مراجعة وضع المعتقلين وإطلاق سراح من لم تثبت تهمته

والحقيقة أن جامعة الدول العربية كمنظمة هى بحاجة إلى التغيير والأصلاح الداخلى أكثر من كونها تتبنى عملية التغيير بإتجاه أخذ النظم السياسية العربية بالأصلاحات السياسية القائمة وذلك من خلال ثلاثة آليات :

أ- آلية تسوية المنازعات العربية من خلال محمكة عدل دولية عربية .
ب- آلية للأمن الجماعى من خلال مجلس أمن عربى .
ت- آلية للتكامل والأندماج الإقتصادى بدأ بالسوق العربية المشتركة إلى الإتحادات الإقتصادية .

المواقف العربية من الغزو الأمريكى على العراق

لقد عانى النظام الإقليمى العربى من المشاكل والأزمات مالم يعانيه أى نظام إقليمى أخر منذ نشأته وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين ، حيث أثرت تلك المشاكل والأزمات على كيانه ، كما أنعكس سلبا على أدائه وقدرته على مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية ، ووقف عاجزا على إتخاذ قرارات حازمة لعلاج وحل المشاكل والأزمات ، بل كان أداة لتبرير وإتخاذ القرارات لصالح سياسات القوى العظمى والفاعلة فى الوطن العربى .

لقد تنوعت المواقف العربية ، وأكتسبت طابعا يتمسك بالثوابت القومية ، إلا أنها كانت غير فاعلة ، فقد نفذت الخطط الأمريكية بالكامل وتم إحتلال العراق ، بالرغم من القرارات التى إتخذتها القمم العربية إبتداء من قمة بيروت عام ٢٠٠٢م ، وقمة شرم الشيخ فى أوائل مارس ٢٠٠٣م ، وإجتماعات جامعة الدول العربية والتى تبنت مجموعة من القرارات التى تدين العدوان على العراق وتطالب بالأنسحاب الفورى ، وضرورة إمتناع القوى العربية من المشاركة فى أى عمل عسكرى يمس سيادة وأمن ووحدة الأراضى العراقية ، إلا أن هذه القرارات والإجراءات الدبلوماسية العربية كانت تنقصها التحول من مستوى الأدانة والتنديد إلى مستوى إتخاذ خطوات إيجابية عملية ، وذلك راجع إلى أن بعض تلك الدول واقع تحت تأثير الضغوط الأمريكية لوجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها ، فضلا عن التراجع الخطير

فى أداء النظام الإقليمى العربى ومدى التكيف الذى سعى إليه أو أضطر إليه مع السياسة الأمريكية حيال عدوانها على العراق (٢٠) .

لم يقتصر هذا التراجع فى أداء النظام الإقليمى العربى عند هذا الحد فحسب ، بل أن بعض الدول دعت علنا إلى إقامة حكومة عراقية ديمقراطية تمثل الشعب العراقى وبإرادته الحرة تحت مظلة الأحتلال ، وأيدت قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٤٨٣) معتبرته وسيلة مفيدة وضرورية لتحقيق هذا الهدف ، والأسف هو ما أكدته قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٣م العربية الأمريكية التى باركت القرار بشرعية الأحتلال وسلطته فى إدارة الدولة العراقية دون أن يحدد فترة زمنية لبقاء قوات الأحتلال (٢١)

ثالثا : العمليات العسكرية الأمريكية وأشكال التدخل الأمريكى

لقد إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حجة أسمتها الدفاع عن النفس الوقائى ، والذى يشمل أى دولة تساعد الإرهابيين أو تحاول تطوير نظام أسلحة الدمار الشامل ، ومن هنا أدخلت العراق تحت الخطط الأمريكية بإدعاء أن نظام العراق الحاكم يدعم تنظيم القاعدة ويملك أسلحة الدمار الشامل ، ومن ثم نجد الولايات المتحدة الأمريكية هى من تحدد من الدولة التى يحتمل أن تشكل خطرا عليها ، ومتى تقوم بالهجوم عليها وعدم التقيد بالقيود التى يفرضها القانون الدولى على إستعمال القوة ، وموقف منظمة الأمم المتحدة من عمليات التدخل فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة وهو سيطرة القطب الأوحد على قراراتها الواضحة التى تعد الغطاء لتبرير التدخلات فى شئون الدول الأخرى ، ومحاولة إضفاء نوع من الشرعية على هذا التدخل من خلال التأثير على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى على وجه الخصوص (٢٢) .

مع مطلع فجر الخميس العشرين من شهر مارس عام ٢٠٠٣م بدأت المرحلة الأولى من العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية ، وبعد خطاب تليفزيونى للرئيس الأمريكى جورج بوش الأبن بنهاية الحلول الدبلوماسية مع العراق وبداية الحرب ، وذلك بإستهداف أهداف عراقية لها أهمية عسكرية تدمر قدرة العراق على المواجهة(٢٣).

وفى التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م دخلت القوات الأمريكية العاصمة بغداد وأسقطت مقومات النظام العراقى المستقل ، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك صراحتا أن إحتلال العراق يمثل خط الشرع الأول فى عملية تغيير شاملة تستهدف تغيير خريطة المنطقة العربية (٢٤) .

إن للتدخل الأمريكى فى العراق أسبابه المعلنة والخفية وفى التوظيف السياسى للأحداث فى غزو العراق يمكن تلخيصها فيما يلى :

١- الأسباب السياسية : هناك العديد من الأسباب المعلنة وراء التوظيف السياسى للتدخل فى العراق أهمها الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية وبلا منافس ، فضلا عن إعادة ترتيب المنطقة العربية وفق المصالح الأمريكية والمتغيرات الإقليمية والدولية وتطورها ، وترتيب الدول العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفق مصالحها ، وإستجابة لسياستها فى المنطقة مع الرؤية الأمريكية للدور الإسرائيلى فى المنطقة وبدعوى نشر الديمقراطية بالإضافة إلى فرض العزلة على إيران بما يفرض عليها إما الأذعان والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تعرضها لضغط يؤدى إلى سوء الأوضاع الداخلية فيها (٢٥) ، وما إلى ذلك من أسباب معلنة .

إلا أن جميع الأسباب السياسية المعلنة لم تكن مبرر يستدعى التدخل العسكرى فى العراق ، وأن تغيير نظام الحكم العراقى هو من أجل إقامة نظام موالى للولايات المتحدة الأمريكية وسيجعل باقى الدول ذات العلاقات مع روسيا مثل سوريا وإيران تضطر إلى التعاون معها أو تغيير أنظمتها ، مما يسهم فى إعادة صياغة الخارطة السياسية فى المنطقة بما يتوائم مع المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط(٢٦).

٢- الأسباب الإقتصادية : أوضحنا من خلال الدراسة قدرة العراق الإقتصادية وبما تحويه من ثروات معدنية ونفطية وغاز طبيعى يمثل ثانى إحتياطى عالمى ، ونذكر منها (٢٧) :

- السيطرة على منابع النفط وثروات العراق الإقتصادية بإعتبارها سلعة إستراتيجية ترتبط بالأمن القومى الأمريكى .
- الأقتراب من منابع النفط فى منطقة الخليج العربى ، والإطلالة على ينابيع النفط فى إيران وبحر قزوين سعيا للتحكم فى الإقتصاد العالمى .
- فتح آفاق الإستثمار الأمريكى أمام الشركات الكبرى تحت مسمى الباب المفتوح فى إعادة إعمار العراق .

٣- الأسباب العسكرية : هناك عدة أسباب عسكرية نذكر منها (٢٨) :

- موقع العراق المتميز والذى يعد الثانى إستراتيجيا فى المنطقة بعد مصر .
- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى بصورة دائمة .
- إتاحة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز قدرتها على إحتواء الدول المعارضة لسياستها ومواجهتها من الموقع الإستراتيجى للعراق .

حكم العراق فى مرحلة ما بعد الإحتلال

عقب سقوط بغداد وإكتمال الإحتلال الأمريكى والبريطانى للعراق فى التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م ظهر على الساحة العراقية السفير الأمريكى بول بريمر الذى دعا إلى إنشاء مجلس حكم خاضع لقراراته التى كانت جميعها تميل إلى الإنفراد بصناعتها من قبل بول بريمر ، وكان دائما يقوم بتذكير كثير من المسئولين العراقيين بما يجب أن يفعلوه مع التنبيه عليهم أول وقبل إتخاذ أى خطوة فى عملهم داخل وزاراتهم ومؤسساتهم أن يستشيروا مساعديه من الأمريكيين بصفته الحاكم المدنى (٢٩) ، مما يؤكد أن صلاحية إتخاذ القرارات كانت لسلطة الإحتلال فى شخص بول بريمر الحاكم المدنى بالشكل الذى جعل من مجلس الحكم الإنتقالى مجرد هيئة ديكورية ضعيفة ليست لها أية سلطة .

التوصيات

إنتهيت من هذه الدراسة بعدة توصيات على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

<u>اولا : على المستوى المحلى</u>

- **ضرورة عقد المصالحة المجتمعية الحقيقية بين مكونات الشعب من طوائف ومذاهب وإثنيات وديانات ، والأرتفاع بمستوى المواطنة للحفاظ على النسيج الإجتماعى .**
- **ضرورة وجود معيار لتحديد وطنية الأحزاب وتحديد مدى مصداقيتها الوطنية بما يمثل الشعب العراقى وتطلعاته فى التحرر والتنمية والوحدة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى وضرورة عدم إستئثار طائفة أو فئة معينة دون أخرى وعدم إلغاء الأطراف الأخرى بحيث يكون هناك تداول سلمى للسلطة .**
- **المحافظة على مقدرات العراق من السلب والنهب بمكافحة الفساد .**
- **إصلاح النظام القضائى فى العراق لأنه أساس العدل فى حكم البلاد .**

<u>ثانيا : على المستوى الإقليمى</u>

ضرورة إحترام كافة المعاهدات والمواثيق التى التزمت بها الدولة ، وعلى دول المنطقة إحترام حقوق بعضها البعض بما لا يمثل تدخلا فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وفى حالة العراق يجب على كافة الدول الإقليمية سحب يدها من التدخل فى شئون العراق الداخلية بأى صورة من الصور نذكر منها :

- **دعم حزب أو طرف على حساب أخر بهدف تصفية حسابات على أرض العراق .**
- **تغليب طائفة على أخرى .**
- **تغذية العنف الطائفى بين الشعب العراقى .**

<u>ثالثا : على المستوى الدولى</u>

تفعيل دور محكمة العدل الدولية فى حالة تقدم أى دولة بطلب لمنع التدخل فى شئونها وذلك من خلال تشكيل لجنة لعرض حجم الخسائر الناجمة عن هذا التدخل ، وإذا كان التدخل عسكريا كما حدث فى العراق يتم عرض حجم الدمار الناجم عن الحرب وإحتلاله وذلك :

- **لتقديم المسئولين عنها إلى محكمة العدل الدولية بصفتهم مجرمى حرب .**
- **تقرير قيمة التعويضات المادية نتيجة الأضرار التى حدثت نتيجة الحرب على العراق منذ عام ٢٠٠٣م، ولحين خروج أخر جندى أجنبى محتل للعراق .**

<u>المصادر</u>

١- إبراهيم خليل العلاف – العراق والولايات المتحدة الأمريكية .. دراسات فى التاريخ والسياسة والنفط والتعليم – مركز الدراسات الإقليمية – سلسلة شئون خليجية – العدد ٧ – جامعة الموصل – العراق – ٢٠٠٦م – ص ص ١٦٣ ، ١٦٤ .
٢- أوكتورأنيس كلود – التنظيم الدولى والسلام العالمى – ترجمة عبد الله العريان – دار النهضة المصرية – القاهرة – ١٩٦٤م – ص ٥ .
٣- جعفر عبد السلام – دور المعاهدات الشارعة فى حكم العلاقات الدولية – المجلة المصرية للقانون الدولى – المجلد ٢٧ – القاهرة – ١٩٧١م – ص ص ٨٩ ، ٩٠ .
٤- حسن المحمدى بوادى – غزو العراق بين القانون الدولى والسياسة الدولية – منشأة المعارف – الأسكندرية – ٢٠٠٥م – ص ٩٣ .
٥- ميثاق منظمة الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية – إدارة شئون الإعلام بمنظمة الأمم المتحدة .
٦- إتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٨م – المواد ١٢ – ٥٩ .
٧- على هادى الشكراوى – إشكالية إحتلال العراق وميثاق الأمم المتحدة – مجلات الأكاديمية العراقية – كلية القانون – بابل / العراق – ص ٨ .
٨- ديباجة قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٤٨٣ المؤرخ فى ٢٢/ مايو - أيار / ٢٠٠٣م .
٩- خالد سعد السهلى – حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣م وإنعكاساتها على دولة الكويت – رسالة ماجستير منشورة – جامعة الشرق الأوسط – ٢٠١٢م – ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

١٠-أرتشى أوجاستاين – الحرب على الأسلام – ترجمة محمد الشماع ، مراجعة دكتور منذر الحايك – دار صفحات للدراسات والنشر – دمشق / سوريا – ٢٠١١م – ص ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

١١- سيد أنور أبو على – جامعة الدول العربية وفلسفة التطوير – مجلة شئون عربية – العدد ١٧ – القاهرة – ٢٠٠٤م – ص ١٥ .

١٢- أحمد الرشيدى – وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التصدى للعدوان .. قراءة للنصوص القانونية فى ضوء الواقع العربى المعاصر – مجلة شئون عربية – العدد ٦٧ – القاهرة ١٩٩١م – ص ص ١٦ : ١٨ .

١٣- خير الدين حسيب – الحرب الأمريكية على العراق .. إلى أين ؟ - مجلة المستقل العربى – العدد ١١٧ – بيروت – ٢٠٠٤م – ص ٨ .

١٤- المرجع السابق – ص ٩ .

١٥- مكتبة جامعة الدول العربية – قرارات مجلس الجامعة بشأن العراق .

١٦- خير الدين حسيب – الحرب الأمريكية على العراق .. إلى أين ؟ - مرجع سابق – ص ١٣ .

١٧- ميثاق جامعة الدول العربية والأحتلال – شبكة المعلومات الدولية ص ص ٢ – ٣، www. albasrah. Net

١٨- إبراهيم خليل العلاف – العراق فى قمة الجزائر مارس ٢٠٠٥م – تحليلات إستراتيجية – العدد الأول – جامعة الموصل – العراق – ٢٠٠٥م – ص ٥ .

١٩- مكتبة جامعة الدول العربية – قرارات مجلس الجامعة بشأن العراق – مرجع سابق .

٢٠- عبد الخالق شامل محمد – عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية .. أنموذج العراق ٢٠٠٣م – رسالة ماجستير – جامعة بغداد – العراق – ٢٠٠٥م – ص ١٩٣ .

٢١- قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٤٨٣) حول السلطات الممنوحة لقوات الأحتلال .

٢٢- عادل حمزة عثمان – الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنسانى – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد – مجلات الأكاديمية العراقية – كلية القانون – ص ١ .

٢٣- نبيل عبد الرحمن حياوى – قضية سقوط بغداد .. الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة – بيروت – ٢٠٠٣م – ص ٢٣ .

٢٤- عادل محمد حسين العليان – العراق فى السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠م : ٢٠٠٣م – رسالة دكتوراة – جامعة الموصل – العراق – ٢٠١١م – ص ٢٨٦ .

٢٥- شاهر الشاهر – أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م – الهيئة العامة السورية للكتاب – الطبعة الأولى – دمشق / سوريا – ٢٠٠٥م – ص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

٢٦- وئام محمود سليمان النجار – التوظيف السياسى للإرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م – رسالة ماجستير – جامعة الأزهر – فلسطين – ٢٠١٢م – ص ١٢٣ .

٢٧- أحمد محمود – العراق الجديد فى الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – السياسة الدولية – العدد ١٥٣ – القاهرة – ٢٠٠٣م – ص ص ٦٣ ، ٦٤ .

٢٨- وئام محمود سليمان النجار – التوظيف السياسى للإرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م – مرجع سابق – ص ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

٢٩- بول بريمر ومالكوم ماك كوتل – عام قضيته فى العراق .. النضال فى العراق ..النضال لبناء غد مرجو – ترجمة عمر الأيوبى – دار الكتاب العربى – بيروت – ٢٠٠٦م – ص ٥٢ .